دور التدقيق الداخلي في التقليل من مخاطر عمليات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية
-دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة-

أحمد ميلي سمية
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ملخص

تهدف هذه الدراســـة إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي في التقليل من مخاطر عمليات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية، حيث يعتبر النشـــاط الائتماني ذو أهمية عالية وكبيرة في نجاح البنوك التجارية الجزائرية لأن نتائج أعمالها تعتمد بدرجة كبيرة على جودة وحجم المحفظة الائتمانية لديها، وبالتالي لا بد لتلك البنوك التجارية من توجيه معظم مصادرها نحو إدارة ورقابة ومتابعة المحفظة الائتمانية، كما أن صنع القرار الائتماني يعتمد بدرجة كبيرة على المعلومات والبيانات المالية، وتحليل هذه البيانات، وكذلك تحليل احتمالية فشل المشروعات من عدمها.

كما يعتبر التدقيق الداخلي ذو أهمية كبيرة أيضا في البنوك التجارية الجزائرية وخاصة في مصلحة القروض، وذلك لأنه يساعد الإدارة على اتخاذ القرار السليم بشأن منح الائتمان وتجنب المخاطر المحتملة.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، البنوك التجارية، الائتمان، مخاطر الائتمان.

Abstract: This study aims to identify the role of internal auditing in reducing the risks of granting credit operations in Algerian commercial banks, where credit activity is of great importance and great in the success of Algerian commercial banks because the results of their business depend to a large extent on the quality and size of their credit portfolio, and therefore These commercial banks must direct most of their resources towards managing, controlling and following up the credit portfolio. Credit decision-making is largely dependent on financial information and data, the analysis of these data, as well as an analysis of the possibility of projects failing or not.
Internal auditing is also of great importance in Algerian commercial banks, especially in the interest of loans, because it helps management make the right decision regarding granting credit and avoiding potential risks.

Key words: internal audit, commercial banks, credit, credit risk.

مقدمة: لقد تطور نشاط البنوك من الأعمال البنكية العادية إلى مجالات القروض والائتمان، فأصبحت البنوك تقوم باستثمار الأموال المودعة لديها في شتى ميادين التجارة والأعمال الاقتصادية، حيث يقوم بتقديم العديد من الخدمات المالية والبنكية وكذلك يلعب دور الوساطة المالية بين المستثمرين والمدخرين التي تساعد في تسهيل النشاط الاقتصادي وزيادة كفاءته. ولعل أهم نشاط يقدمه البنك هو الائتمان البنكي الذي يعتبر مدخل اقتصادي يساهم في العملية الإنتاجية لكافة القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال عمليات الإقراض.

فالائتمان هو من أكثر الأدوات الاقتصـادية حساسـية لما له من تأثير سـلبي على مسـتوى البنك وبالتالي الاقتصـــاد الوطني عند ســـوء اســـتخدامه. لهذا فإن البنوك التجارية تواجه العديد من المخاطر عند منحها الائتمان والتي مصـدرها عوامل عديدة تؤدي إلى حدوث التعثر، حيث يعتبر تعثر الائتمان من أهم الأسـباب التي أدت إلى الأزمات البنكية في العديد من الدول.

وبذلك يتعين على البنوك التجارية القيام بالمراجعة الدقيقة المنتظمة لتفادي الأخطار المتوقعة وغير المتوقعة.

1- **مشكلة الدراسة:** لقد أدى التقدم العلمي والتكنولوجي الذي صاحب هذا العصر إلى زيادة المسؤوليات وتعقد المشاكل الإدارية الناتجة عن تنوع نشاط وزيادة حجم أعمال البنوك خاصة قرار منح الائتمان إلى ضرورة استخدام أساليب حديثة في تدقيق دقة وسلامة القوائم المالية عند منح الائتمان في البنوك، ولهذا تلجأ الإدارة البنكية إلى تدقيق الملفات الخاصة بمنح الائتمان. وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية: **كيف يساهم التدقيق الداخلي في التقليل من مخاطر عمليات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية؟**

تتفرع هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تتم عملية منح الائتمان في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية المسيلة؟
- هل يستخدم وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية المسيلة التحليل المالي عند قيامه بمنح الائتمان؟
- كيف تتم عملية التدقيق في ملف منح الائتمان في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة؟

2- **فرضيات الدراسة:** تسعى هذه الدراسة إلى اختيار الفرضيات التي تتناسب والأسئلة المطروحة كما يلي:

- يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية المسيلة بمنح الائتمان من خلال المرور بعدة مراحل تبدأ بمرحلة الفحص الأولي لطلب القرض وتنتهي بمرحلة تحصيله.
- يستخدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية المسيلة بالتحليل المالي عند قيامه بمنح الائتمان.
- يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية المسيلة بتدقيق كل مرحلة من مراحل عملية منح الائتمان.

3- **أهداف الدراسة:** تهدف دراستنا لتحقيق ما يلي:

- تشجيع استخدام الأساليب المعاصرة في تحديد وقياس المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية؛
- التعرف على العوامل التي تؤثر على عملية منح الائتمان للزبائن؛
- التعرف على أهمية وأهداف وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط عمليات الائتمان والتحكم في المخاطر المحيطة به؛
- التعرف على مدى اعتماد البنوك التجارية على التدقيق الداخلي في مجال منح الائتمان.

4- **منهج الدراسة:** تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي، التحليلي لدراسة الإشكالية المطروحة وعرض المعلومات وتحليلها لمعرفة دور التدقيق الداخلي للتقليل من مخاطر عمليات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية، بالاعتماد على مجموعة من المراجع، الكتب، والرسائل الجامعية، وتحليل العلاقة بين التدقيق الداخلي وعمليات الائتمان. كما اعتمدنا علة منهج دراسة حالة المطبق في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية المسيلة.

5- **الدراسات السابقة:** على الرغم من الأهمية البالغة للمعلومات التي يوفرها التدقيق الداخلي في ترشيد قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية، إلا أن هذه الدراسات لم تتطرق إلى جانب مهم ألا وهو: دور التدقيق الداخلي في التقليل من مخاطر عمليات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية، ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

- **دراسة رائد نافذ خضر بعنوان: مدى استخدام البنوك الأردنية للقوائم المالية المدققة في قرار منح التسهيلات الائتمانية التجارية، 2004**[1]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى استخدام القوائم المالية للمقترض التجاري عند اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية من قبل البنوك الأردنية والعوامل المؤثرة على مدى استخدام هذه القوائم في القرار الائتماني والأسباب التي تحد من استخدامها في هذا القرار، لأجل ذلك قام الباحث بدراسة ميدانية شملت 13 بنكا واستخدم الباحث استبيان تم توزيعه على مسؤولي تسهيلات البنوك ومفتشي البنك المركزي.

توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية: تلعب القوائم المالية دورا مهما في قرار منح الائتمان من وجهة نظر التسهيلات إلى جانب اعتبارات أخرى تؤخذ في الحسبان، واعتبر مفتشو البنك المركزي أن هذا الدور غير كاف، كما توصل الباحث إلى أن قائمة التدفقات النقدية لها الأهمية الأولى في قرار منح الائتمان تليها قائمتي الدخل والميزانية على التوالي، وقد تبين أن لعناصر شخصية العميل وتوفر الضمانات العينية المناسبة أثرا عكسيا على مدى استخدام القوائم المالية، في حين أن لحجم التسهيل الممنوح أثر طردي على مدى استخدام هذه القوائم.

كما أوصى الباحث بضرورة الاعتماد بدرجة أكبر على القوائم المالية في قرار منح الائتمان لتقليل مخاطره وضرورة أن يتم الاتفاق بين البنوك على عدم النظر في طلب التسهيلات التجارية إلا بعد تقديم العملاء لقوائم مالية مدققة وذات مصداقية وضرورة التقليل من الاعتماد على الضمانات العينية في القرار الائتماني.

- **دراسة رامي هاشم الشنباري بعنوان: التحليل المالي ودوره في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين، 2006**[2]

هدفت هذه الدراسة لتحديد مدى اعتماد البنوك على التحليل المالي كأداة لترشيد قرارات الائتمان المصرفي ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بدراسة ميدانية على البنوك العاملة في قطاع غزة حيث شملت 15 بنكا فلسطينيا وعربيا، منها 8 بنوك فلسطينية و7 بنوك عربية، كما تم توزيع استبيان على 76 موظف وتم استعادة 70 استبيان أي ما نسبته 92%

توصل الباحث في الأخير إلى أن طبيعة عمل البنك ومكان عمل الموظف ليس لها علاقة بدرجة الاعتماد على التحليل المالي، كما توصل إلى أن ما نسبته 37.1% من موظفي التسهيلات الائتمانية في البنوك لا يطلبون معلومات مالية من الزبون، بالإضافة إلى أن القوائم المالية المطلوبة من قبل موظف الائتمان تتمثل في جدول حساب النتيجة الميزانية العمومية، جدول التدفقات النقدية على الترتيب.

واقترح الباحث بعض التوصيات أهمها: ضرورة زيادة الاهتمام بالتحليل المالي من خلال زيادة قدرة موظفي الائتمان على إجرائه، الاهتمام بتعيين موظفين أكفاء وذو خبرة في أقسام التسهيلات الائتمانية.

- Ana Maria Joldos, Ionela Cornelia Stanciu, Gabriela Grejdan: Pillars of the Audit Activity: Materiality and Audit Risk, 2010[3]

دراسة بعنوان: "الدعائم التي يقوم عليها نشاط التدقيق: النسبية ومخاطر التدقيق"

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق في نشاط التدقيق، فقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على تقديم الجوانب النظرية المتعلقة بأهمية حساب الأهمية النسبية في التدقيق المالي وكذلك إقامة العلاقات بين النسبية ومخاطر التدقيق، في الأخير قام الباحث بعرض مثالا عمليا يتعلق بحساب الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة داخل المؤسسة.

في الأخير توصل الباحث إلى أن الشيء الأكثر أهمية هو تحديد ما إذا كانت المعلومات المسجلة تعكس بطريقة دقيقة الأحداث الاقتصادية التي حدثت خلال السنة المحاسبية، كما تشير الدراسة إلى أهمية تحديد نطاق المخاطر التي هي أساس مهمة التدقيق بأكملها وذلك من خلال تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية، وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة، بالإضافة إلى تقييم تأثير الأخطاء غير المصححة إن وجدت على القوائم المالية وأخيرا كتابة التقرير.

كما توصل الباحث إلى أنه يتم جمع الأدلة التي يتم استخدامها من قبل مدقق الحسابات على أساس خبرته وعلى العديد من العوامل التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، وكذلك على الأهمية النسبية، بالإضافة إلى أن طبيعة تقرير المراجعة تعتمد على دقة أساليب التحليل المالي.

- Jayalakshmy Ramachandran, Ramaiyer Subramanian, Ireneo John Kisoka : Effectiveness of Internal Audit in Tanzanian Commercial Banks,2012[4]

دراسة بعنوان: "فعالية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية التنزانية"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية التنزانية باعتبار هذه الوظيفة شرط إلزامي وفقا لقانون المصارف والمؤسسات المالية 2006، بحيث تقدم هذه الدراسة أفكارا لتحسين وظيفة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية التي هي جزء لا يتجزأ من تقارير حوكمة الشركات لأنه يؤثر بشكل مباشر على مصالح جميع أصحاب المصلحة مثل: العملاء والموردين والموظفين والدائنين، وكذلك الوكالات الحكومية.

فقد قام الباحث بعرض بعض العوامل التي تساهم في فعالية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية التنزانية وذلك لسببين هما: أولا أن العديد من البلدان الإفريقية تسعى جاهدة ليكون لها أسواق مفتوحة وخلق بيئة مواتية للاستثمار لجذب المزيد من المستثمرين الأجانب وتطوير الاقتصاديات الصناعية، ثانيا شهد القطاع المصرفي التنزاني العديد من الإخفاقات المصرفية مع مرور الوقت لذلك فإن البنك المركزي التنزاني اتخذ التدابير اللازمة وأصدر لوائح بموجب قانون المصارف والمؤسسات المالية 2006 يلزم جميع البنوك التجارية بوضع نظام ملائم للرقابة الداخلية.

استخدم الباحث في هذه الدراسة على دراسة استدلالية لمختلف البنوك التجارية في تنزانيا، بحيث أشار الباحث إلى ثلاث عوامل رئيسية تؤثر على فعالية التدقيق الداخلي (متغير تابع) هي: موارد التدقيق الداخلي والكفاءات، أنشطة التدقيق الداخلي، ومستوى التدقيق الداخلي. وتم اختيار عشرين بنكا من البنوك التجارية التنزانية ويتم تعميم نتائج البيانات على البنوك الأخرى التي لم تكن مشمولة في هذه الدراسة، وذلك لأن معظم البنوك لديها ميزات ومتطلبات مماثلة. كما تم توزيع 120 استبيانا للموظفين شملت المدققين الداخليين والمديرين، وأعضاء فريق الإدارة وكذلك أعضاء لجنة المراجعة، وقد ورد 81 ردودا صالحة للاستعمال.

في الأخير توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:

- وجود علاقة إيجابية بين موارد التدقيق الداخلي والكفاءات وفعالية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية التنزانية، وهذا يعني أن البنوك في تنزانيا يجب أن تركز على تحسين الموارد البشرية والكفاءات من أجل تحسين فعالية التدقيق الداخلي؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصـــائية بين أنشـــطة التدقيق الداخلي وفعالية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية التنزانية، هذا يدل على أن نشـــاط التدقيق الداخلي في البنوك التجارية التنزانية لا يزال يعتمد على المنهج التقليدي أي لا يعتمد على تعيين الموظفين المؤهلين لوظيفة التدقيق الداخلي؛
- يوجد علاقة ذات دلالة إحصـــائية بين مســـتوى التفاعل من قبل المدققين الداخليين مع لجنة المراجعة وفعالية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية التنزانية، هذا يشـــير إلى أن ارتفاع التفاعل بين المدققين الداخليين وأعضاء لجنة التدقيق يساهم في فعالية التدقيق الداخلي.

كما اقترح الباحث مجموعة من التوصيات أهمها:

- يمكن للمؤسسات المالية الأخرى باستثناء البنوك التجارية استخدام نتائج هذه الدراسة إلى تصميم وتنفيذ نظام أكثر صرامة يغطي إدارة المخاطر وإعداد التقارير؛
- يجب على البنوك التجارية التنزانية التركيز على تحســـين موارد التدقيق الداخلي والكفاءات فضـــلا عن مستوى التفاعل مع لجنة المراجعة من أجل تحسين الفعالية الشاملة للتدقيق الداخلي في هذه البنوك.

I. مفاهيم أساسية حول الائتمان ومخاطر الائتمان: يؤخذ قرار منح الائتمان بالرفض أو القبول المشروط لطلبات الائتمان المقدم من زبائن البنك في ضوء العناصر الائتمانية الحاكمة للنشاط الائتماني، حيث يتطلب ذلك إجراء موازنة بين العائد المتوقع وبين المخاطر والتكلفة المحتملة للائتمان المطلوب[5].

1- **تعريف الائتمان:** هو عبارة عن الأمان أو الثقة التي تتحقق لدى كل من الدائن والمدين[6]. كما يعرف على أنه عملية تسليم نقود أو بضائع أو خدمات الآن مقابل وعد بالدفع في المستقبل[7]. ويعتمد هذا المفهوم على العناصر التالية[8]:

- **الثقة:** هو ما يســـتلزم قيام البنك بدراســـة كافة المقومات الائتمانية للزبون بقصـــد التحقق من جدارته الائتمانية؛
- **تواجد دين:** أي قيام علاقة مديونية بين دائن ومدين؛
- **تحديد الفائدة على الائتمان:** حيث يعتبر حصول البنك على الفائدة من المقترضين الهدف الرئيسي من قيامه بمنحهم الائتمان؛
- **تحديد الغرض من الائتمان:** أي معرفة ما إذا كان المبلغ سـيوجه لتمويل عمليات اسـتثمارية أو لتمويل رأس المال العامل، بالإضافة إلى معرفة النشاط الذي سيتم صرف هذا التمويل فيه؛
- **تحديد الأجل:** أي وجود فاصل زمني بين وقوع الدين والوفاء به؛
- **الضمانات:** هي التي تمكن البنك من استرداد أمواله في حالة وقوع مخاطر مستقبلية؛
- **الخطر:** الذي يزداد بزيادة الأجل الممنوح للزبون نظرا لتزايد احتمالات تغير الظروف المستقبلية.

2- شـروط منح الائتمان: يقصـد به القواعد والإجراءات والأسـاليب التي سـتتبع في عملية منح الائتمان للزبون، وتتمثل هذه الشروط فيما يلي[9]:

- حد الائتمان: يقصد به الحد الأقصى لقيمة الائتمان الذي يمكن أنمه البنك للزبون؛
- الظروف التي ينبغي فيها مطالبة الزبون بتقديم رهونات لضمان مبلغ الائتمان؛
- أنواع الأصول التي يمكن قبولها كضمان؛
- نسـبة القرض إلى قيمة الأصـل المرهون التي تتفاوت عادة تبعا لطبيعة الائتمان ومدى تعرض قيمته السوقية للتقلب؛
- الإجراءات الواجب إتباعها في حالة انخفاض القيمة السوقية للأصل المرهون؛
- الرصـيد التعويضـي الذي يمثل الحد الأدنى من الرصـيد الذي يجب أن يحتفظ به الزبون في حسـابه لدى البنك؛
- البدائل الأخرى التي يمكن أن يلجأ إليها البنك لضمان مستحقاته.

3- خصـائص ومقومات قرار منح الائتمان: يمكن حصـر خصـائص ومقومات قرار منح الائتمان في العناصر التالية[10]:

- **خصائص قرار منح الائتمان:** تتمحور هذه الخصائص في النقاط التالية:

✓ **السيولة:** يقصد بها إمكانية سداد مبلغ الائتمان كاملا في التاريخ المتفق عليه وبالشروط المتفق عليها، لذا يتعين على المحلل الائتماني التحقق من ذلك، بالإضـافة إلى سـلامة اسـتخدام الائتمان في الغرض الممنوح من أجله والتحقق من توافر مصدر واضح للسداد.

✓ **الربحية:** إذ يجب الموازنة بين المخاطر المدروسة المصاحبة لقرار منح الائتمان والربحية المتوقعة منه في إطار السياسـة الائتمانية العامة للبنك، وتمثل الربحية عامل الأمان لأصـحاب حقوق الملكية في البنك، كما يمكن من خلالها مقابلة جميع التكاليف، إلا أنه يجب عدم الانزلاق في اتخاذ قرارات منح الائتمان لا تتوافر فيه الجودة الكاملة بهدف تحقيق الأرقام المستهدفة.

✓ **الأمان:** يقصـد بها الثقة في أن الأموال المقرضـة سـيتم سـدادها في تاريخ الاسـتحقاق، ويأتي ذلك من الحرص الشديد على توافر عامل السيولة، ويجب التحقق من توافر الجدارة الائتمانية للزبون.

✓ **تنويع المحفظة الائتمانية:** الهدف منها هو تنويع المخاطر بتجنب مخاطر التركيز على منطقة جغرافية معينة أو قطاع اقتصـادي معين... الخ، لأن أية تقلبات غير متوقعة سـتؤثر سـلبا على المركز المالي للبنك، لهذا فإن التنويع يلعب دورا هاما في توفير درجات أكبر من الأمان حيث يؤدي هذا الأخير إلى تقليل المخاطر المحتملة.

✓ **الضـمان:** إذ يعتبر خط دفاع أخير لحالات الطوارئ غير المنتظرة أو لمواجهة الحالات التي تحيط بها المخاطر بدرجة عالية من حالة عدم التأكد، مع الاعتبار أن خاصـية الضـمان تأتي في المرتبة الأخيرة في منظومة قرار منح الائتمان وأن سـلامة ودقة التحليلات المالية للتدفقات النقدية واعتبارات الجدارة الائتمانية للزبون هم أساس بناء قرار منح الائتمان.

- **مقومات قرار منح الائتمان:** يمكن حصر هذه المقومات في الآتي:

✓يمنح الائتمان لصالح الزبون التي تتوافر لديه الجدارة الائتمانية؛

✓يكون الائتمان موجها لغرض واضح ومشروع يتفق مع طبيعة نشاط الزبون، وبما يتفق مع السياسة الائتمانية للبنك؛

✓تناسب قيمة الائتمان مع الغرض الصادر من أجله والمركز المالي والهيكل التمويلي للزبون المقترض؛

✓التأكد من أن السلطة الائتمانية التي تقوم باتخاذ قرار منح الائتمان تتوافر لها المقومات الشخصية والموضوعية اللازمة؛

✓التأكد من مصدر سداد واضح ومحدد ومرتبط مباشرة بغرض استخدام الائتمان، وتحيط به درجات عالية من الثقة والتأكد.

4- مراحل اتخاذ قرار منح الائتمان: يتم اتخاذ قبول أو رفض منح الائتمان في ضوء مجموعة من المراحل والخطوات التي تساهم في ترجيح قرار دون الآخر، لذلك لا تسمح إدارة البنك لإدارة الائتمان بأن تتصرف وفقا لاجتهادها في اتخاذ قرار منح الائتمان أو رفض ذلك، حيث تمر هذه العملية بالمراحل التالية الموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): المراحل المتبعة في اتخاذ قرار منح الائتمان

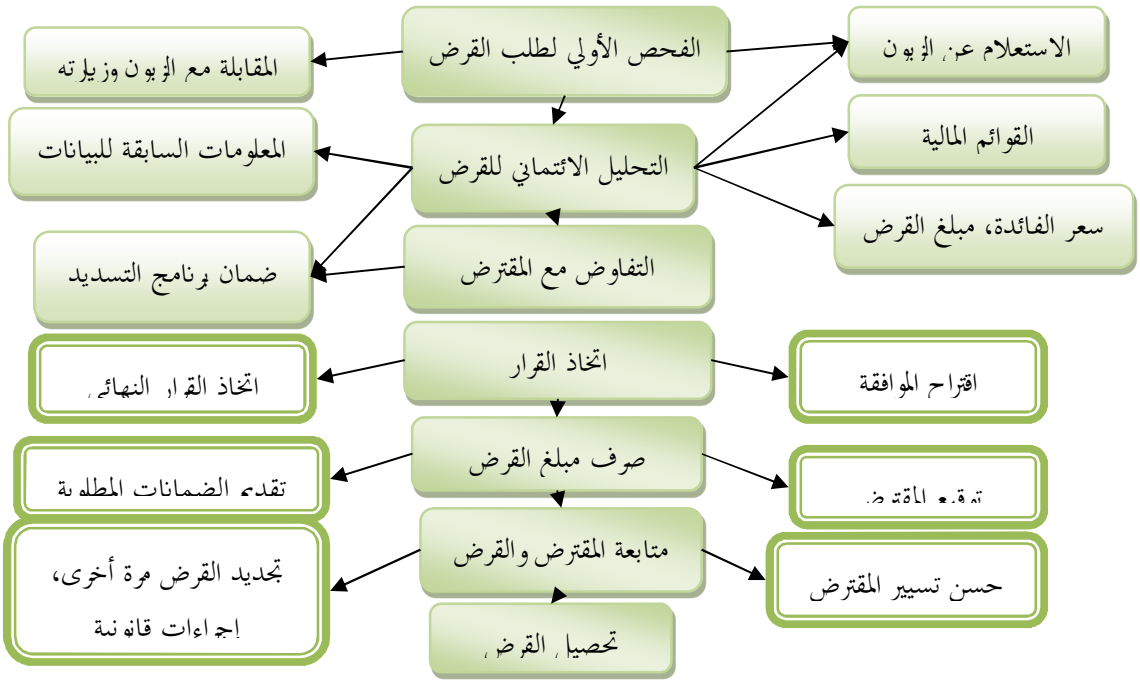

المصدر: محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام: المؤسسات المالية (البورصات والبنوك التجارية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 281

5- العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار منح الائتمان: لكي تكون عملية منح الائتمان أكثر دقة أوجز المحللون الائتمانيين مجموعة من العوامل التي من خلالها يستطيعون الحكم واتخاذ القرار بمنح أو عدم منح الائتمان للزبون، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (01): يوضح العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار الائتماني

العوامل المتعلقة بالزبون	العوامل المتعلقة بالبنك	العوامل المتعلقة بمنح الائتمان
الشخصية	أهداف البنك	الغرض من الائتمان
رأس المال	الإمكانيات المادية والبشرية	مدة الائتمان
القدرة على السداد	حصة البنك في السوق البنكي	مبلغ الائتمان
الضمانات	السيولة	مصدر السداد
الظروف المحيطة بالزبون	استراتيجية البنك	طريقة السداد
		نوع الائتمان المطلوب

المصـدر: عبد الحميد محمد الشـواربي، محمد عبد الحميد الشـواربي: إدارة المخاطر الائتمانية (من وجهتي النظر المصرفية والقانونية)، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 557

6- تعريف مخاطر الائتمان: تتحدد المخاطرة الائتمانية من خلال الخسـائر في حالة عجز المقترض عن سـداد الدين، أو في حالة تدهور الجدارة الائتمانية للمقترض[11]. لهذا فهي عبارة عن تخلف الزبون عن الدفع، أي يعجز عن الوفاء بالتزاماته بخدمة الدين ويولد عن العجز في السـداد خسـارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل، وللمخاطرة الائتمانية أهمية قصـوى من حيث أهمية الخسـائر المحتملة[12]. وترجع أسباب نشوء هذه المخاطر إلى العناصر التالية[13]:

- حصول البنك على ضمانات محدودة وغير كافية؛
- التساهل في منح الائتمان بسبب المنافسة بين البنوك؛
- ضعف الاستعلامات عن الزبون؛
- ضعف تحليل الائتمان من قبل البنك؛
- منح الائتمان على أساس خطابات ضمان مجاملة؛
- الظروف الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، والتسويقية المحيطة بكل من الزبون والبنك؛
- عدم التزام المقترض بأخلاقيات عقد الاتفاق المبرم مع البنك؛
- العجز في الإطارات الفنية والإدارية المؤهلة مما يفتح المجال أمام ارتكاب الأخطاء عند اتخاذ القرارات الائتمانية.

7- خطوات تحديد مخاطر الائتمان: تتمثل هذه الخطوات في[14]:

- **قبل منح الائتمان**: يجب التأكد من كفاية المقومات الائتمانية للزبون لإمكانية النظر في منحهم التسهيلات وذلك من خلال ما يلي:

- الدراسة الجيدة للزبون والنشاط، والتأكد من سلامة الجدوى، وإمكانية السداد واستعلام شامل دقيق؛
- التعرف على المركز الائتماني البنكي للزبون بصفة أساسية لتحديد إمكانية المنح أصلا؛
- المناقشـة مع الزبون للتوصـل لتحديد التسـهيلات الممكن تقريرها وفقا لطلباته وإمكانياته وما يمكن للبنك النظر فيه، وتحديد القيمة وأسلوب التسهيل؛

- تحديد مدى المخاطرة ونوعها، وكيفية تجنبها أو تغطية احتمالاتها؛
- ضرورة إقناع الزبون بالحجم والقيمة الإجمالية للتسهيلات البنكية وأهمية عدم تجاوزها؛
- ربط المبالغ المقررة كأقساط للسداد والعوائد المقررة الحقيقية للزبون والدراسة المعدة؛
- استكمال الإجراءات والدراسات للحالة بواسطة المختصين وعرضها على اللجنة الجماعية المختصة موضحا كافة جوانب الحالة والمخاطر المحتملة، والبدائل المقابلة لها.

- بعد قرار منح الائتمان:

- استيفاء توقيعات الزبون على كافة العقود والضمانات والتعهدات المطلوبة للتسهيل وفق قرار السلطة المختصة ونظام البنك، وتسجيلها قبل أي استخدام للتسهيل؛
- المتابعة والتحليل الدوري من استعلامات وتحليلات مالية، وزيارات ميدانية ومتابعة كاملة للنشاط وأرقامه وتنفيذ بنود وخطوات الدراسة الأصلية؛
- قياس وتحليل المخاطر السابق احتمالها مع التنفيذ؛
- المتابعة للتأكد من سلامة هذه التسهيلات وعدم وجود بوادر تعثر في المشروع أو حدوث ما يؤثر على عناصر الائتمان وضماناته ؛
- متابعة أصول المشروع وضماناته واستمرارها، وخطوات التنفيذ وفق البرامج المحددة؛
- متابعة الجوانب المحيطة بالزبون اقتصاديا وماليا، وإداريا وفنيا للتعرف على سلامة التقرير السابق بالدراسات التي بني عليها التسهيل؛
- متابعة المراكز النقدية والمالية للزبون بجانب ما سبق عن تنفيذ مراحل المشروع و أعماله، وبما يوضح كفاية موارده لسداد العوائد و الأقساط في مواعيدها.

- التحليلات الدورية لمتابعة حالات الزبون ومركزه المالية على مدار فترة التعامل من خلال مراكز مالية وتقارير أجهزة المراقبة المالية والمحاسبية، زيارات المختصين لتحديد مدى قدرة الزبون على السداد.

- التعرف على التحليلات الداخلية لبنود مركز الزبون المالية وقوائم النتائج لتحديد مدى ومستوى المخاطر الائتمانية المختلفة وتأثرهم بها.

II.ماهية التدقيق الداخلي: إن نظام المراقبة الداخلية لا تعكس بالضرورة ضمان التحكم والفعالية، إذ لم تخضع إلى تقييم مستمر وإعادة النظر فيه لتجنب الفروقات والفجوات التي يمكن أن يحدثها النظام. فهذا الدور المهم يوكل لقسم التدقيق الداخلي الذي يتكفل بضمان احترام الإجراءات الموضوعة من الإدارة العامة للمؤسسة.

1- **تعريف التدقيق الداخلي:** يعرف التدقيق الداخلي بأنه نشاط تأكيدي مستقل وموضوعي ونشاط استشاري مصمم لإضافة قيمة للمؤسسة ولتحسين عملياتها، وهو يساعد البنك على تحقيق أهدافه بإيجاد منهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة الخطر، الرقابة والتوجيه (التحكم)[15]. كما يعتبر التدقيق الداخلي أداة من أدوات الرقابة الداخلية فهو يساعد الإدارة على متابعة ومراقبة كافة عمليات وأقسام ومراكز أنشطة المشروع، ومخرجاتها تقرير أو تقارير يقدم لمجلس الإدارة، ويكون تأثيره داخل التنظيم من خلال العمل على

تحفيز كل الأفراد في التنظيم على تحقيق الأهداف المرغوبة. بالإضـــافة إلى تعامل المدقق الداخلي بشـــكل متوازن ومســـتقل مع كلا من النواحي المالية والتشـــغيلية لتحقيق منافع ومزايا من وراء الربط وإيجاد العلاقة بينهما[16].

من التعريف السابق يمكننا استخلاص النقاط التالية[17]:

- **التدقيق الداخلي**: وظيفة تقييم مســـتقل، أي أن يكون المدقق الداخلي مســـتقلا عن الأنشـــطة التي يقوم بتدقيقها؛
- **مستقل**: بارتباطه بأعلى مستويات الهيكل التنظيمي للبنك؛
- **تأكيدي واستشاري**: حيث تطمئن الإدارة بأن المخاطر المرتبطة بالبنك مفهومة ويتم التعامل معها بشكل مناســب، كما يتم تزويد الإدارة بالتحليلات والدراســات والاســتشــارات، والاقتراحات اللازمة لاتخاذ القرارات السليمة؛
- **موضوعي**: ذلك بأداء الأعمال الموكلة إليه؛
- **إضافة قيمة للمؤسسة**: هو قدرة التدقيق الداخلي على إضافة قيمة للبنك بتحقيق العائد النهائي للاستثمار في المؤسسة؛
- **أهداف التدقيق**: أي فحص وتقييم كافة الإجراءات لخدمة أنشطة البنك؛
- **تحسين عملياتها**: أي تحسين مستمر بفحص حسابات البنك وتقديم تقريرا مفصلا عن نقاط الضعف والأخطاء المكتشفة، وأن يقدم نصائح في حدود مراقبته؛
- تحسين فاعلية عمليات إدارة الخطر والرقابة والتحكم وتقديم التوصيات لتحسينها بتكاليف معقولة.

2- أهداف التدقيق الداخلي: يمكن تلخيص الأهداف الأساسية لوظيفة التدقيق الداخلي في تحقيق الأنشطة التالية[18]:

- فحص وتقييم مدى ملاءمة تطبيق الرقابة المحاسبية والمالية والتشغيلية عن طريق تقييم نظم الرقابة المختلفة؛
- التحقق من مدى التزام العاملين بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والأنظمة ذات التأثير الهام على أعمال البنك؛
- تحديد مدى ملاءمة إجراءات المحاســـبة عن الأصـــول، وتحديد مدى كفاية الحماية والأمان لتلك الأصول؛
- التحقق من مدى مصداقية وسلامة المعلومات وفحص الوسائل المستخدمة في تحديد وقياس وتبويب وتقرير مثل هذه المعلومات؛
- تقييم مدى كفاءة واقتصـــادية اســـتخدام موارد البنك والتقرير عن الانحرافات عن المعايير العملية، وتحليل وتوصيل ذلك إلى المسؤولين عن اتخاذ القرارات؛
- تقييم نوعية وجودة الأداء في تنفيذ المسؤوليات المحددة؛
- التوصية بالتحسينات التشغيلية.

لتحقيق هذه الأهداف يقوم المدقق الداخلي بإنجاز الأعمال التالية[19]:

- فحص المستندات والدفاتر والسجلات والقوائم المالية للبنك بهدف التأكد من صحتها ودقتها وتمثيلها مع القواعد والمبادئ المتعارف عليها في هذا المجال؛
- فحص أعمال الإدارات والأقسام المختلفة للبنك بهدف التأكد من تطبيق وتنفيذ الخطط والسياسات والإجراءات والنظم الموضوعية، وتقييمها لاقتراح التحسينات الواجب إدخالها عليها، كما يتم تقييم أداء الإدارات والأقسام لمحاولة تحسين الكفاية.

III. الدراسة الميدانية: أجريت دراسة الحالة في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية المسيلة،

1- تعريف وكالة BADR بالمسيلة: تأسست وكالة بدر مسيلة في شهر فيفري سنة 1983 بعدما كانت تابعة إلى فرع البنك بالجلفة لتتحول إلى مقرها الحالي بالحي الإداري وسط الولاية. يتألف مبنى الوكالة من طابقين:طابق أرضي متمثل في الوكالة المحلية للاستغلال .أما الطابق الأول فمخصص للمديرية الجهوية للاستغلال. تعمل وكالة المسيلة تحت سلطة إشراف ورقابة المديرية الجهوية للاستغلال بالمسيلة، هذا بالإضافة إلى أربع وكالات بنكية أخرى للاستغلال، تتمثل في :وكالة سيدي عيسى، وكالة بوسعادة، وكالة عين ملح، وكالة حمام الضلعة.

2- مراحل دراسة ملف القرض: تمر دراسة ملف القرض من خلال المراحل التالية:

- **المرحلة الإدارية:** هي المرحلة التي يتم فيها جمع المعلومات الخاصة بالمقترض والقرض ذاته، قصد تكوين ملف القرض المراد تقديمه ودراسته ومنحه، ويعتبر الطلب المقدم من العميل مؤشرا لبداية حياة التسهيل الائتماني. وتمر هذه المرحلة بعدة خطوات هي:
  - ✓ **تكوين ملف القرض:** يحتوي ملف طلب القرض على الوثائق التالية:
    - طلب خطي من طرف الزبون؛
    - شهادة عدم الانتماء؛
    - شهادة الميلاد؛
    - شهادة الإقامة؛
    - إثبات التأهيل؛
    - نسخة من البطاقة الوطنية؛
    - سجل تجاري؛
    - البطاقة الضريبية؛
    - عقد الإيجار أو صك الملكية؛
    - الملف التقني؛
    - الفاتورة الأولية؛
  - الدراسة الفنية الاقتصادية للمشروع.

- ✓ **الدراســـة القانونية والإدارية**: من خلال هذه الدراســـة يتم التأكد والتدقيق حول صـــحة الوثائق المقدمة وقانونيتها، ومدى قانونية الأطراف المخول لهم التعاقد باسم المؤسسة أو المتعامل مع البنك، وكذا الـتأكد من صحة البيانات المالية والمحاسبية المقدمة للبنك.
- ✓ **استعلامات عن الزبون**: وهناك الكثير من المصادر يمكن أن يحصل منها البنك على معلومات خاصة بعميله وسوف يلجأ إلى أقلها تكلفة، و من أهم هذه المصادر ما يلي :

- **مصـــادر داخل البنك**: إذ يفترض أن يتوافر لدى كل بنك مجموعة من الســـجلات والإحصـــائيات عن المودعين والمقترضـــين التي تفيده في الكشـــف عن التعاملات الســـابقة لطالب القرض، ومدى التزامه بشروط الاتفاق وهل يودع مدخراته ومتحصـلاته بحسابه بالبنك، ومعلومات عن أرصـدته الحالية، وإذا لم تتوافر هذه البيانات بسـجلات الفرع للبنك، يطلب من المركز الرئيسـي تزويد الفرع بالمعلومات عن طالب القرض إذا كان قد سبق له التعامل مع البنك.
- **مصادر يتقدم بها العميل**: تعد مناقشة الزبون عند مقابلته بمناسبة تقديمه طلب الحصول على قرض ذات أهمية كبيرة، إذ تمكن إدارة الائتمان من الوقوف والتعرف على بيانات تســـاعدها على تقدير مدى توافر العناصر العامة للائتمان.
- **مصـــادر خارجية** : يمكن للبنك التجاري أن يعتمد في الحصـــول عن معلومات تخص طالب الائتمان من مصـــادر خارجية مثل: البنوك والمؤســـســـات المالية الأخرى، رجال الأعمال وباقي المتعاملين، الهيئات المتخصـصـة في تجميع المعلومات عن المشروعات، زيارة مركز الزبون التي تعد من بين أهم المصـادر التي تسـاعد البنك للحصـول على المعلومات أو التأكد من المعلومات التي حصـل عليها من المصـادر السالفة الذكر.

- **مرحلة الدراسة المالية والاقتصادية والتقنية للمشروع**: في هذه المرحلة تتم عملية الدراسة الاقتصادية والمالية والتقنية للملف الذي تم تكوينه بما تضـــمنه من معلومات متعلقة بالزبون ذاته أو بمعلومات متضمنة في البيانات المالية والمحاسبية التي قدمها العميل.

ولمعرفة كيفية الدراسة المالية نقترح **المثال التالي**: صاحب مشروع يواجه استثمار خارج احتياجات رأس مال العامل بـــ 136 مليون دج، الذي يتم تنفيذ العرض نحو عامين وهذا العنصر مكون من استئناف وراءBFR تقام بـ 4 مليون دج

الجدول رقم(02): يوضح المصاريف التي يحتاجها المشروع

الوحدة: 10^3 دج

العناوين	العام الأول	العام الثاني	المجموع
مصاريف أولية	350	200	550
الأرض	3.000		3.000
البناء	20.000	40.000	60.000
لوازم مستوردة		38.000	38.000
لوازم محلية	2.000	9.000	11.000
تركيب وتنصيبات		1.400	1.400
ثمن النقل وتأمينات		1.400	1.400
مادة متحركة		12.000	12.000
لوازم مكتبية		500	500
حقوق جمركية		3.900	3.900
مصاريف غير منتظرة	1.000	3.250	3.250
المجموع	26.350	109.650	136.000

أول مرة يدخل في الاستغلال، هذا الاستثمار دام أثناء فترة لعمر 8 سنوات، الإنتاج السنوي هو:

السنوات	1	2	3	4	5	6	7	8
الإنتاج	6400	7600	7840	8000	8000	8000	8000	8000

وهناك أعباء أخرى هي:

السنوات	1	2	3	4	5	6	7	8
تخفيضات	3.400	3.400	3.400	3.400	3.400	2.800	2.800	2.800
مصاريف متنوعة	1.680	2.970	2.608	1.600	1.600	1.600	1.600	1.600

السعر الذي سوف يتاجر به للوحدة الواحدة هو20.620 دج، المواد الأولية ممثلة بـــ 65% من رقم الأعمال ومصاريف شخصية لمجموع السنين هو 10مليون دج، والضرائب والرسوم مقدرة بـــــ 4% من رقم الأعمال والضرائب على الأرباح ممثلة بـــ 30%. فالمطلوب من البنك تحديد إيراد هذا المشروع عن طريق استرجاع محقق لـــ 8 سنوات، باستعمال القيمة الحالية الصافية (VAN)، ومعدل العائد الداخلي (TRI) التي نستطيع التقييم في أول الأوقات على النسبة المسترجعة بما يعادل 12% ؟

من أجل تحديد الربح من هذا الاستثمار، فهو يوجد موقع يحدد فيه مسبقا تدفقات الأموال:

أ- **تحديد احتياجات رأس مال العاملBFR وتغيره:** من أجل تكملة إجمالي الاســـتثمار نفرض تحديد احتياجات رأس مال العامل الذي يقدر بـ 2,5% من رقم الأعمال.

الجدول رقم(03): يوضح BFR وتغيره

الوحدة: 10^3دج

السنوات	0	1	2	3	4	5	6	7	8
الإنتاج		6400	7600	7840	8000	8000	8000	8000	8000
سعر الوحدة		20.62	20.62	20.62	20.62	20.62	20.62	20.62	20.62
رقم الأعمال		131.968	156.712	161.661	164.960	164.960	164.960	164.960	164.960
BFR		3.200	3.800	3.920	4.000	4.000			
تغيرBFR	3200	600	120	80	0				

المصدر: من وثائق البنك

ب- تحديد استحقاق الاستثمارات:

الجدول رقم(04): يوضح استحقاق الاستثمارات

الوحدة: 10^3دج

العناوين	1-	0	1	2	3	المجموع
مصاريف أولية	350	200				550
الأرض	3.000					3.000
البناء	20.000	40.000				60.000
لوازم مستوردة		38.000				38.000
لوازم محلية	2.000	9.000				11.000
تركيب وتنصيبات		1.400				1.400
ثمن النقل وتأمينات		1.400				1.400
مادة متحركة		12.000				12.000
لوازم مكتبية		500				500
حقوق جمركية		3.900				3.900
BFR		3.200	600	120	80	4.000
مصاريف غير منتظرة	1.000	3.250				4.250
المجموع	29.550	112.850	600	120	80	140.000

المصدر: من وثائق البنك

ج- تحديد القيمة الباقية الثابتة:

القيمة الباقية الثابتة= إجمالي الاستثمار - احتياجات رأس مال العامل - إجمالي التخفيضات

الجدول رقم(05): يوضح حساب إجمالي التخفيضات

السنوات	1	2	3	4	5	6	7	8	المجموع
التخفيضات	3.400	3.400	3.400	3.400	3.400	2.800	2.800	2.800	25.400

المصدر: من وثائق البنك

ومنه: VRI= 140.000 – 4.000 – 25.400 = 110.600.000DA

د- تحديد قدرة التمويل الذاتي:

الجدول رقم(06): يوضح حساب قدرة التمويل الذاتيCAF

الوحدة:10^3دج

السنوات	1	2	3	4	5	6	7	8
الإنتاج	6400	7600	7840	8000	8000	8000	8000	8000
سعر الوحدة	20.62	20.62	20.62	20.62	20.62	20.62	20.62	20.62
الإجمالي	131.968	156.712	161.661	164.960	164.960	164.960	164.960	164.960
رقم الأعمال	131.968	156.712	161.661	164.960	164.960	164.960	164.960	164.960
المواد الأولية	85.779	101.863	105.080	107.224	107.224	107.224	107.224	107.224
القيمة المضافة	46.189	54.849	56.581	57.736	57.736	57.736	57.736	57.736
مصاريف شخصية	10.000	10.000	10.000	10.000	10.000	10.000	10.000	10.000
مصاريف متنوعة	1.680	2.970	2.608	1.600	1.600	1.600	1.600	1.600
الضرائب والرسوم	5.279	6.268	6.466	6.598	6.598	6.598	6.598	6.598
EBE	29.230	25.611	37.507	39.538	39.538	39.538	39.538	39.538
تخفيضات مصاريف مالية	3.400	3.400	3.400	3.400	3.400	2.800	2.800	2.800
RBE	25.830	22.211	34.107	36.138	36.138	36.738	36.738	36.738
IBS	7.749	6.663	10.232	10.841	10.841	11.021	11.021	11.021
النتيجة الصافية	18.081	15.548	23.875	25.297	25.297	25.717	25.717	25.717
CAFقبل التمويل	21.481	18.948	27.275	28.697	28.697	28.517	28.517	28.517

المصدر: من وثائق البنك

حيث: القيمة المضافة= رقم الأعمال – المواد الأولية

EBE (الفائض الخام للاستغلال)= القيمة المضافة – التكاليف (مصاريف شخصية + مصاريف متنوعة + الضرائب والرسوم)

RBE (الناتج الخام للاستغلال)= EBE – (التخفيضات + مصاريف مالية)

النتيجة الصافية =IBS – RBE

CAF قبل التمويل = النتيجة الصافية + التخفيضات

هـ -تحديد تدفق الأموال(جدول الاستعمالات/ الوسائل)

الجدول رقم(07): يوضح حساب تدفق الخزينة

الوحدة:10^3دج

السنوات	1-	0	1	2	3	4	5	6	7	8
الوسائل										
CAF			21.481	18.948	27.275	28.697	28.697	28.517	28.517	28.517
BFR										4.000
VRI										110.600
مجموع الوسائل			21.481	18.948	27.275	28.697	28.697	28.517	28.517	143.117
استخدامات										
استثمار أولي	26.350	109.650								
تغيرBFR		3.200	600	120	80					
مج الاستخدامات	26.350	112.850	600	120	80	0	0	0	0	0
تدفق الخزينة	-26.350	-112.850	20.881	25.828	27.195	28.697	28.697	28.517	28.517	143.117
مجاميع التدفق	26.350-	139.200-	118.31-9	92.49-1	65.29-6	36.59-9	7.90-2	20.915	49.132	192.249

المصدر: من وثائق البنك

حيث: تدفق الأموال = مجموع الوسائل – مجموع الاستخدامات

من خلال المعلومات السابقة نستطيع حساب القيمة الحالية الصافيةVAN الموضحة في الجدول رقم(24) كما يلي:

الجدول رقم(08): يوضح حساب VAN

الوحدة: 10^3 دج

السنوات	-1	0	1	2	3	4	5	6	7	8
تدفق غير حالي	26.350-	139.200-	118.319-	92.491-	65.296-	36.599-	-7.902	20.915	49.132	192.249
النسبة الحالية	1,000	0,893	0,797	0,712	0,636	0,567	0,507	0,452	0,404	0,361
تدفق حالي	26.350-	100.775-	16.642	18.389	17.296	16.271	14.549	12.890	11.521	51.665
مجامع التدفقات	26.350-	127.125-	110.483-	92.094-	74.798-	58.527-	43.978-	31.088-	19.567-	32.098

المصدر: من وثائق البنك

VAN=32.098.000DA

حيث: النسبة الحالية = $1/ (1+t)^n$

التدفق الحالي = التدفق غير حالي x النسبة الحالية

القيمة الحالية الصافية = مجموع التدفقات الحالية

حساب TRI:

t = 14% فإن VAN = 17.745.000DA

t =16% فإنVAN = 5.312.000DA

t = 18% فإن VAN = -5.281.000DA

TRI =0,14+[(0,18-0,14)17.745.000]/[17.745.000-(-5.281.000)]

TRI = 17%

بما أن VAN =32.098.000DA

و TRI = 17%

فإن المشروع مربح

- **دراســـة مخاطر القرض في بنك BADR**: يعتمد بنكBADR في تحديده للمخاطر على نظام معين يحدد فيه مخاطر القرض محل الدراسة وتصنيف المشروع، وللقيام بذلك يجب الاعتماد على:
  - ✓ **تصنيف الشبكات**: وتصنف إلى ثلاث شبكات أساسية هي:
    - الشبكة التقديرية للمشروع ونشاطها.
    - الشبكة التقديرية للمشروع وإدارتها.
    - الشبكة التقديرية وأموالها.

سنعتمد في تحديد مخاطر القرض على التصنيف الأخير، حيث أن الشبكة التقديرية للمشروع وأموالها: هي موجهة إلى Canevas (هو نظام مطور من طرف بنكBADR يساعد العمال على دراسة وتحليل مختلف المشاريع والأعمال في إطار قروض مطلوبة، ويعتمد على التحليل المالي) بطريقة تسجل فيها كل نسبة، فتظهر آليا في النظام. وتحتوي هذه الشبكة على[20]:

- شبكة تقدير لنسب التوازن.
- شبكة تقديرية لنسب البنية: تحتوي هذه الشبكة على النسب التالية:
  - درجة تخفيض الأصول =مجموع التخفيضات/ استثمار خام مخفف
  - نسبة درجات المديونية= ديون طويلة ومتوسطة الأجل/ الأموال الخاصة
  - نسب السيولة العامة = أصول متداولة/ ديون قصيرة الأجل
  - نسبة مخاطر السيولة = أصول صافية/ مجموع الميزانية
  - نسبة مخاطر النشاط = رأس مال العامل/ المخزونات + الحقوق
- شبكة تقدير لنسب النشاط(تسيير، دوران): تحتوي هذه الشبكة على النسب التالية:
  - مهلة الزبون = (الزبون + ERA + EENE)*360/رقم الأعمال(TTC)
  - مهلة الممونين = (الممون + EAP)*360/جميع المشتريات(TTC)
  - نسبة رأس مال العامل = (رأس مال العامل*360)/ رقم الأعمال
  - نسبة تكامل رأس مال العامل = مصاريف مالية/ القيمة المضافة
  - نسبة المصاريف الشخصية = المصاريف الشخصية/ القيمة المضافة

حيث: EAP: تأثيرات بالدفع،EAR: تأثيرات بالتحصيل،EENE: تأثيرات الخصم

إذن هذه النافذة هي تلاحظ المناطق المحفوظة أين تكون معنونة باللون الأصفر، ويجب أن تكون مستعلمة من طرف المستعمل، كما تؤشر إلى أعلى وإلى يسار النافذة.

- شبكة تقدير نسب المردودية: تحتوي على النسب التالية:
  - المردودية المالية = النتيجة الصافية/ رأس مال العام الخاص الصافي
  - المردودية العامة = النتيجة الصافية / رقم الأعمال
  - المردودية الاقتصادية = الفائض الخام للاستغلال / مجموع الميزانية + استحقاقات الخصم

يلاحظ من خلال هذه النسب بالتساوي، المعطيات المستحقة للخصم سوف تحفظ من طرف المستعمل.

- شبكة تقديرية للمظهر التوقعي
- وهناك نافذة أخرى لقياس المخاطر هي نسب الخزينة والتي تحتوي على ما يلي:
  - رأس مال العامل
  - احتياجات رأس مال العامل
  - الخزينة= رأس مال العامل – احتياجات رأس مال العامل
  - % رأس مال العامل الثابت = أموال خاصة / التثبيت الصافي

- الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل(ما عدا الخزينة)
- رأس مال العامل / احتياجات رأس مال العامل

✓ **المنظورات المتوقعة**: استثناء لهذا المظهر، المستعمل سيعلم الشبكة منح العلامة المنفذة بعد مقارنة التطبيقات الداخلية، والمنظورات المستقبلية للمشروع.

التحليل الدقيق للوضعية المالية هي إذا تنفذ سابقا، المنظورات المحتملة تقدر باعتبار تطور النشاط والنتيجة المستقبلية.

من وجهة نظر تقدير المنظورات للمشروع، يكون اختيار الوثائق التركيبية المتوقعة إذا كانت بعد ذكر: TCR المتوقع، مخطط الميزانية، جدول التموين، مخطط الحمولات.

جدول التموين ومخطط الحمولات سيسترشدون بالاحتياج.

✓ **العلامة النهائية**: إن تحديد الثمن النهائي الممنوح للمشروع سيظهر آليا في التطبيق، فإذا كانت العلامة بين 1و2 فإن المشروع جيد ويمكن أن يكون عديم المخاطر أو متوسط المخاطر، وفي هذه الحالة يقوم البنك بالموافقة على منح القرض.

أما إذا كانت العلامة تساوي 3 أو قريبة من3 فإن المشروع مشكوك فيه أي يكون هناك مخاطر مما يستوجب على البنك أخذ الاحتياطات. أما إذا كانت العلامة فوق 3 فإن المشروع فيه مخاطر عالية وفي هذه الحالة يرفض البنك منح القرض.(ينظر إلى هذه العلامات النهائية من خلال شبكة الثمن النهائي في نظام Canevas)

✓ **التركيب النهائي للتحليل**: في هذه الصفحة، المحلل سيسترجع موجز بنقاط القوة وبنقاط الضعف للمشروع، باعتبار اختلافات العناصر للتقدير المتحصل عليه من خلال الحصول على العلامة النهائية. في آخر الآجال، المحلل سوف يبرهن العلامات الممنوحة لكل معيار.

- اتخاذ القرار والمتابعة:

✓ **اتخاذ القرار**: بعد ما يتم تكوين ملف القرض وتدقيق شروطه القانونية والإدارية وإتمام المرحلة الثانية المتعلقة بدراسة طلب القرض والمتعلقة بتحليل الوضعية المالية لطالب القرض يتم اتخاذ القرار المناسب بشأن منح القرض أو رفضه، أو طلب الحصول على معلومات إضافية.

ففي الحالة الأخيرة ينبغي مقارنة تكلفة الحصول على معلومات إضافية مع مقدار التخفيض المحتمل في الخسائر نتيجة لتوافر تلك المعلومات، وإذا ما كانت هذه التكلفة أكبر من خسائر جمع معلومات إضافية فإنه ينبغي الاعتماد على الخبرة لوضع طلب الزبون ضمن الطلبات المقترح قبولها أو ضمن الطلبات المقترح رفضها.

أما في حالة رفض طلب القرض ينبغي أن يعطى الزبون مبررا مقنعا لقرار الرفض، أما إذا كان قرار البنك الموافقة على منح القرض المطلوب فإن هذا يتطلب صدور قرار نهائي بالموافقة على منح القرض من السلطة الإدارية المختصة، ويوضع هذا القرار موضع التنفيذ ابتداء من قيام الطرفين (البنك، وطالب القرض) بتوقيع عقد أو اتفاقية تتضمن كافة الشروط المتفق عليها، ثم يقوم الزبون بتقديم الضمانات واستيفاء ما

نص عليه العقد من تعهدات، ويقوم البنك بعد إبرام العقد بإخطار كافة الجهات الداخلية بالبنك أي الوحدات التنظيمية بأهم عناصر العقد والتي من أهمها: قيمة القرض أو الحد المصرح به، القيمة السوقية للضمانات المقدمة، سعر الفائدة، تاريخ الاستحقاق.

بعد ذلك تأتى مرحلة صرف العقد حيث يقوم البنك بوضع قيمة الائتمان الممنوح تحت تصرف الزبون كليا وبالتالي يكون من حقه سحب كل المبلغ أو جزءا منه.

✓ **متابعة القرض**: إن دور البنك لا ينتهي عند منح القروض، بل إنه يمتد ليشمل متابعة الائتمان بعد التعاقد عليه، سعيا لضمان سداد أصل القرض وفوائده في مواعيد استحقاقها، وحتى يتسنى اكتشاف المخاطر المحتملة والعمل على تجنبها قبل وقوعها بالفعل، حيث يبقى على اتصال بالزبون للاستفسار عن أي تأخير في سداد الأقساط ودراسة أسباب هذا التأخير لاتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب، ويمكن تلخيص الأهداف الرئيسية لمتابعة الائتمان في :

- الاطمئنان على تنفيذ شروط منح القروض المصرح بها للزبون ومدى انتظام المقترض في سداد القرض؛
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية حقوق البنك من الضياع في الوقت المناسب في حالة تعرض المقترضين إلى عقبات قد نؤدي إلى تدبدب سير نشاطهم؛
- تقديم يد المساعدة للزبون لتخطي المشاكل التي قد تعترضهم، تفاديا للخسائر التي قد تلحق بالبنك إذا تعثر الزبون في الوفاء بالتزاماته.

- **كيفية معالجة المخاطر من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة**: تتم معالجة مخاطر القروض في البنك من خلال عدة طرق أهمها:

✓ الدراسة الأولية للقرض والتأمينات على هذا المشروع إن وقع حادث له، بحيث يشترط البنك على الزبون بأن يقوم بتأمين المشروع لصالح البنك، أي إن وقع حادث له فإن شركة التأمين تقوم بتسديد تلك الخسارة للبنك وليس للزبون؛

✓ متابعة القرض بعد صرف مبلغ القرض للزبون؛

✓ إعادة جدولة تسديد القرض في حالة عدم قدرة الزبون في تسديد القرض في تاريخ استحقاقه؛

✓ الضمانات وهذا في حالة عسر الزبون في التسديد بعد إعادة الجدولة.

3- **تدقيق ملف القرض**: تتم مهمة المدقق الداخلي عند تدقيقه للعمليات الخاصة بالقروض الممنوحة وفق مراحل منح القروض انطلاقا من الطلب الخطي إلى غاية الاهتلاك الكلي له.

- **تدقيق الطلب الخطي لملف القرض**: يقوم المدقق الداخلي في هذه المرحلة بالتأكد من وجود المعلومات التالية:

✓التأكد من محتوى أو مضمون طلب القرض؛

✓التأكد من المعلومات الخاصة بالزبون من اسمه وعنوانه وسمعته ونوع المشروع.

✓قيم القرض المطلوبة (مبلغه ومدته) والضـــمانات المقترحة مع ذكر العنوان والاســـم، فمثلا: يوجد ملف منح القرض لأحد الزبائن تحتوي على عدة وثائق من بينها الوثائق التي تحتوي على الأعمال التي يجب أن يقوم بها الزبون، الضـــمانات المطلوبة والمبلغ المحدد ومدته، فمن خلال هذه الوثائق يقوم المدقق الداخلي بتدقيق جميع المعلومات الخاصة بهذا المشروع والضمانات المناسبة لهذا المشروع وقد يكتشف المدقق الداخلي أثناء هذه العملية ما يلي:

- عدم الاستعلام الجيد عن الزبون وسمعته؛
- سوء تقييم لنوعية القروض الممنوحة؛
- عدم دقة وصحة المعلومات المسجلة في ملف القرض الممنوح.

- **تدقيق الدراسة المالية لملف القرض:** في هذه المرحلة يقوم المدقق الداخلي بتدقيق كيفية تخصيص الزبون للأموال المقترضـــة، فمن خلال هذا التدقيق يمكن للمدقق الداخلي أن يكتشـــف: تقديم الزبون لفاتورة أو كمبيالة وهمية.

✓التأكد من أن السحب من الحسابات يتم ضمن السقوف المحددة في العقود المنظمة بين البنك وزبونه؛

✓التأكد من المعلومات الموجودة في عرض المسألة والتي تحتوي على جميع المعلومات بما فيها قياس نسبة المخاطر من خلال النسب المشار إليها سابقا، وقد يكتشف كذلك تقرير خاطئ للمؤونات المخصصة لتغطية القرض والتسجيل المحاسبي الخاطئ للعمليات.

✓قد يوافق المدير على منح ســـلفة بنكية دون الرجوع إلى المديرية الجهوية فيتحمل المدير مســـؤولية عدم التسـديد، كما يتحمل مسـؤولية تغطية شـيك دون رصـيد غير كافي لزبون ذو سـمعة طيبة (ضـمانات شخصية) وذو فائدة للبنك (زبون مهم ودائم).

- **تدقيق عقد الاتفاق واهتلاك القرض:** يقوم المدقق الداخلي بتدقيق محتوى عقد الاتفاق من المبلغ والفائدة وطريقة تسديد القرض. كما يمكن للبنك والزبون وضـع حد للبنك في أي وقت ويشـترط كذلك تدعيم القرار بالمبررات في حالة ســلوك مشــين وغير لائق من قبل الزبون، بحيث يســتحق العقوبة كاكتشـاف عمليات غير عادية في الحالة المالية للمؤسـسـة مثل: احتيال، تواطؤ، فواتير وهمية، قوائم مالية مزورة، وهذا خلال تحقيق المدقق الداخلي.

الخاتمة: تؤدي البنوك التجارية دورا هاما في عمليات التمويل و التنمية الاقتصـــادية من خلال توفير الأموال اللازمة عن طريق الائتمان، و مما لاشك فيه أن طموحات التنمية الاقتصادية تستدعي المزيد من المساهمة الفعالة لوحدات الجهاز البنكي سواء من حيث الكم و الكيف.

وفي هذا الإطار بالضـــبط انحصـــرت دراســـتنا التي اتخذت من الائتمان محلا لها و التي حاولنا من خلالها التطرق إلى مختلف مراحل عملية منح الائتمان وعملية التدقيق لهذا الملف، ولإبراز وتوضـــيح هذه العمليات قمنا بإسقاط دراستنا على وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة.

لقد سمحت لنا الدراسة النظرية على التعرف على أهم الأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية من بينها عملية منح الائتمان والتي يجب مراعاة هذه العملية من خلال كل المراحل التي تمر بها دراسة طلب القرض.

أما الجانب التطبيقي فقد مكننا من التعرف على مختلف الإجراءات التي تمر بها عملية دراسة القرض بالبنك محل الدراسة والتي تهدف إلى اتخاذ قرار ائتماني سليم يجنب البنك مخاطر عدم التسديد من قبل الزبائن، كما رأينا ضرورة الاهتمام بمرحلة متابعة القرض.

كما تعرفنا خلال هذه الدراســـة إلى أهمية التدقيق في هذا المجال أي تدقيق ملفات القروض، بحيث يجنب البنك أيضا من المخاطر.

1- **نتائج الدراسة**: بناء على هذه الدراسة فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- تقوم البنوك بمنح الائتمان البنكي بناء على الدراســـات الائتمانية لمراكز زبائنها، وتهدف الدراســـة الائتمانية إلى قياس مستوى المخاطر الائتمانية التي سيواجهها البنك إذا ما قرر الموافقة على منح زبون ما مبلغ معين من التســـهيلات الائتمانية، مهما كانت دقة وجودة هذه الدراســـة فقرار منح الائتمان(القرض) يكون مصـــحوباً دائما بالمخاطر، وذلك يرجع إلى الحقيقة الثابتة في الحياة البنكية وهي أن: "لا ائتمان بلا مخاطر" وتتنوع المخاطر الائتمانية التي تصـــاحب منح الائتمان البنكي حسـب مصـدرها فهناك مخاطر ناشـئة عن فعل الغير ومخاطر متعلقة بالمقترض نفسـه ومخاطر متعلقة بطبيعة العملية الممولة، ومخاطر ناشئة عن الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة، وأخيرا مخاطر ناشـئة عن خطأ البنك مانح الائتمان، ومحصـلة هذه المخاطر لا تنحصـر فقط في عدم حصول البنك على العائد أو الفائدة المتوقعة مقابل منح الائتمان بل قد تمتد إلى خسائر البنك لقيمة بعض من القروض التي منحها وضـــياع جزء من ودائع الزبائن وهذا احتمال قائم دائما بدرجة أو بأخرى؛
- تحكم عملية منح الائتمان وصـــناعة القرار الائتماني اعتبارات كثيرة ومتعددة منها الإجراءات والمعايير التي تهدف في المقام الأول إلى تدنية المخاطر المصـــاحبة لمنح الائتمان إلى أدنى حد ممكن.

2- **الاقتراحات**: على ضوء ما لاحظناه من خلال الدراسة التطبيقية، يمكننا اقتراح ما يلي:

- الاهتمام الشديد بتعيين موظفين أكفاء وذو خبرة في أقسام التسهيلات الائتمانية؛
- ضـرورة إلزام البنوك للمؤسـسـات التجارية تقديم معلوماتها المالية الكاملة وذلك قبل اتخاذ قرار منح الائتمان؛
- ضرورة الاستعلام الجيد والمفصل عن الزبائن طالبي القرض؛
- يجب اعتماد البنوك التجارية على معايير تصـنيف مخاطر الائتمان وفقا لمؤسـسـة Standard et Poor؛
- يجب القيام بوظيفة التدقيق على عدة فترات وليس مرة في الشـهر، وخاصـة بالنسـبة لمصـلحة القروض؛
- احترام التوصيات التي تتضمنها التقارير المرسلة من المديرية الجهوية؛

- الاهتمام بالبحوث العلمية والدراســـات الجادة لتطوير عمليات تخطيط وتقييم الأداء على أســـس صحيحة.

التهميش:

[1]: رائد نافذ خضر: مدى استخدام البنوك الأردنية للقوائم المالية المدققة في قرار منح التسهيلات الائتمانية التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2004

[2]: رامي هاشم الشنباري: التحليل المالي ودوره في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة العالم الأمريكية، قسم التخطيط المالي، فلسطين، 2006

[3]: Ana Maria Joldos, Ionela Cornelia Stanciu, Gabriela Grejdan: Pillars of the Audit Activity: Materiality and Audit Risk, Annals of the University of Petrosani, Economics, Volume 10, No 2, 2010

[4] : Jayalakshmy Ramachandran, Ramaiyer Subramanian, Ireneo John Kisoka : Effectiveness of Internal Audit in Tanzanian Commercial Banks, British Journal of Arts and Social Sciences, Volume 8, No 1, 2012

[5]: عبد الحميد محمد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي: إدارة المخاطر الائتمانية (من وجهتي النظر المصرفية والقانونية)، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2002، ص 90

[6]: فليح حسن خلف: النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث، أربد، مصر، 2006، ص 263

[7]: هشام جبر: إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص 220

[8]: عصام عبد الهادي أبو النصر: دراسة تحليلية لمشاكل قرارات الائتمان في البنوك التجارية من المنظور المحاسبي (دراسة مقارنة بين البنوك المصرية والأوروبية)، 2010، ص ص6-7 ، أنظر إلى الموقع التالي: http://iefpedia.com

[9]: علي ســعد محمد داود: البنوك ومحافظ الاســتثمار (مدخل دعم اتخاذ القرار)، دار التعليم الجامعي، الاســكندرية، مصــر 2012، ص 32

[10]: عبد الحميد محمد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي: المرجع سبق ذكره، ص ص 552-554

[11]: مهند حنا نقولا عيسى: إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراية، عمان، الأردن، 2010، ص 77

[12]: عدنان تايه النعيمي: إدارة الائتمان، دار الراية، عمان، الأردن، 2010، ص 244

[13]: فريد راغب النجار: إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة، الزقازيق، مصر، 2000، ص 30.

[14]: فتحي ياسين: إدارة المخاطر الائتمانية المؤثرة في التقييم، البرامج التدريبية، المعهد المصرفي المصرفي، 2003، ص ص 4-6.

[15]: Pierre Schick : Memento D'Audit Interne , Dunod, Paris, 2007, p 5

[16]: عبد الفتاح محمد الصحن، وآخرون: الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص 262-263

[17] : Spencer Pickett : The Essential Handbook of Internal Auditing, John Wiley et Sons, LTD, 2005, p p 109-110

[18]: وجدي حامد حجازي: أصول المراجعة الداخلية (مدخل عملي تطبيقي)،دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2010، ص 12

[19]: المرجع نفسه، ص ص 15-16

[20]: من وثائق وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة